

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science



E-ISSN : 2790-2404

P- ISSN 2070-9250

Qadaya siyasiyyat

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة النهرين

كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية Political Issues

مجلة فصلية محكمة

العدد ٨٦
Issue 86

تموز - اب - ايلول / ٢٠٢٦
Jul. - Aug. - Sept. / 2026



قضايا سياسية Political Issues

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

E-ISSN 2790-2404
P-ISSN 2070-9250
DOI prefix: 10.58298

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
<http://pissue.iq>

مدير التحرير

أ.م.د. محمد محي محمد
كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين

رئيس هيئة التحرير

أ.د. احمد غالب محي
كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين

هيئة التحرير

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي
أ.متمرس د. فكرت نامق عبد الفتاح
أ.متمرس د. صالح عباس محمد
أ.متمرس د. عبد الصمد سعدون عبد الكريم
أ.د. ياسين سعد محمد
أ.د. كاظم علي مهدي
أ.د. محمد كريم كاظم
أ.د. لبنى خميس مهدي
أ.د. وليد سالم محمد
أ.د. اياد عبد الكريم زنكنة
أ.د. ياسر عبد الزهراء عثمان
أ.د. مرتضى ساهي شنشول
أ.د. احمد عبد السلام وليد
أ.د. عبد الحسين شعبان

المساعد الاسبق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
جامعة الموصل - كلية العلوم السياسية.
جامعة كركوك - قسم العلوم السياسية .
جامعة البصرة - كلية القانون
جامعة ميسان - كلية العلوم السياسية.
جامعة الاسكندرية - مصر
الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (لبنان).

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي
أ.متمرس د. فكرت نامق عبد الفتاح
أ.متمرس د. صالح عباس محمد
أ.متمرس د. عبد الصمد سعدون عبد الكريم
أ.د. ياسين سعد محمد
أ.د. كاظم علي مهدي
أ.د. محمد كريم كاظم
أ.د. لبنى خميس مهدي
أ.د. وليد سالم محمد
أ.د. اياد عبد الكريم زنكنة
أ.د. ياسر عبد الزهراء عثمان
أ.د. مرتضى ساهي شنشول
أ.د. احمد عبد السلام وليد
أ.د. عبد الحسين شعبان

الفريق الفني والإداري

د. زهراء كريم جاسم
متابعة الأبحاث

مدير . فرح سهيل
الشؤون الإدارية والمالية

مبرمج . رؤى عبد الحسين
إدارة الموقع الإلكتروني

أ.د. حذام بدر
تدقيق اللغة العربية

م.د. مصطفى صادق عواد
إدارة صفحات التواصل

م.د. محمد مجيد حسين
أبحاث طلبة الدراسات العليا

البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها وليس بالضرورة عن رأي المجلة

قواعد النشر

- لغة المجلة هي اللغة العربية والانكليزية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.
- ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات السياسية النظرية والتطبيقية ولا سيما التي تجعل من قضايا المنطقة والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وعلى وفق الآتي:
 1. أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (15) صفحة مطبوعة بحجم خط (14) والتباعد (1,15) ونوع الخط Simplified Arabic
تقدم عبر المنصة الالكترونية للمجلة على الرابط :
<https://pissue.iq/index.php/pissue/about/submissions>
 2. أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
 3. أن تعتمد الترتيب العشري للعناوين الأساسية والفرعية أو التصنيف المعياري العام.
 4. يرفق مع كل بحث أو دراسة ملخصين (احدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية/ يتضمن اهداف البحث ، المنهج والمعالجة ، ابرز النتائج واهم الاستنتاجات والمقترحات) مع ضرورة مراعاة ان الملخص مختلف اختلافا جذريا عن المقدمة وليس تكرارا لها .
 5. تخضع جميع البحوث المقبولة للنشر الى نظام الاستلال الالكتروني في كلية العلوم السياسية -جامعة النهرين.
 6. يرفق مع كل بحث ودراسة سيرة ذاتية مختصرة للباحث وتعهده .
- تقوم المجلة بإخطار الباحثين بإجازة بحوثهم أو دراساتهم من عدمها بعد عرضها على محكمين تختارهم على نحو سري من بين أصحاب الاختصاص.

مجلة قضايا سياسية

pissue.iq

- يجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع أهدافها.
- البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ، ولا تعبر عن رأي المجلة .
- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من الدوريات وبأية ردود فكرية أو تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على أن تكون من إعداد أصحابها.

توجه جميع المراسلات إلى هيئة التحرير على العنوان الآتي
مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين-بغداد – الجادرية.

E.mail: pirj@nahrainuniv.edu.iq

الموقع الإلكتروني

<https://pissue.iq/index.php/pissue>

E-ISSN 2790-2404

P- ISSN 2070-9250

DOI prefix: 10.58298

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1.	السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية منذ العام 2021 أ.د. خضر عباس عطوان د. نازدار علاء الدين نجم الدين	20_1
2.	أزمات غرب آسيا: قراءة في التحالفات والترتيبات الاقتصادية والسياسية لإعادة رسم خرائط المنطقة بعد عام 2023 أ.م.د. نسرين فالح حسن	43_21
3.	التنافس الحزبي على نتائج انتخابات الرئاسة الأمريكية عام 2020 أ.م. د. لارا حسين علي	60_44
4.	الأهمية الاستراتيجية لجمهوريات آسيا الوسطى في الإدراك الأمريكي أ.م.د. سند وليد سع	80_61
5.	الاتحاد الأوروبي والهجرة: بين المصالح الاقتصادية والحفاظ على القيم الأوروبية د. زكرياء حلوي	110_81
6.	السلوك السياسي الخارجي البريطاني تجاه العراق بعد عام 2003 م. د. علي رسول المسعودي	132_111
7.	تأثير الواقع السياسي في بناء السياسة القضائية للمحكمة الدستورية العليا في مصر م.د. اسامه فائق عبد الرسول	150_133
8.	الاستراتيجية الأمريكية للمحافظة على الهيمنة الدولية م.د. معمر جليل مكطوف	173_151
9.	الهجانة في تشكل النظم السياسية الديمقراطية: دراسة في المفهوم وآليات التكوين م. د. ياسر علي حداد	192_174
10.	أثر متغير الطاقة في التنافس الأمريكي - الصيني م. نهلة إسماعيل إبراهيم	207_193
11.	المتغيرات المناخية وتأثيرها في السياسة العالمية اتفاقيات باريس انموذجاً م.م. رسل احسان خليل	234_208
12.	ريادة الأعمال والشركات الناشئة في العراق بعد العام 2020 التحديات والفرص المستقبلية م. م سالي موفق عبد الحميد حبيب	252_235

أزمات غرب آسيا: قراءة في التحالفات والترتيبات الاقتصادية والسياسية

لإعادة رسم خرائط المنطقة بعد عام 2023^٧

Crises in West Asia and the Reshaping of Regional Balances after 2023: A

Study of Alliances and Political and Economic Arrangements

Asst.PROF.DR.nisreen fali Hassan

أ.م.د. نسرين فالح حسن

الملخص:

يتناول هذا البحث الأبعاد الخفية للصراعات والأزمات المتجددة في منطقة غرب آسيا، مؤسساً تحليله على فرضية مفادها أن هناك محورين أحدهما المحور الأميركي - الإسرائيلي الذي يسعى إلى إعادة ترتيب المنطقة لصالحهما، والذي يستهدف تحويل (إسرائيل) إلى إمبريالية مركزية فرعية تهيمن على غرب آسيا، حتى يمكن للولايات المتحدة التفرغ بشكل كامل لمنافستها الاستراتيجية الكبرى الصين. فيما المحور الآخر يتكون من قوى غير خانعة وأخرى متأرجحة من مثل إيران وتركيا والسعودية وهي قوى إقليمية متطلعة لمكانة أعلى، ويعالج البحث أربعة محاور تحليلية: أولها التوجهات الأميركية - الصهيونية في إعادة رسم خارطة المنطقة مستثمرةً التشرذم العربي وحالة الخنوع الخليجي. وثانيها بناء (قوس التحالفات) الممتد من الهند إلى اليونان مروراً بدول الخليج والأردن وإسرائيل، بهدف إحاطة القوى المعاندة وعزلها. وثالثها تسريع الترتيبات الاقتصادية، ولا سيما مشروع الممر الهندي - الخليجي - الإسرائيلي - الأوروبي (IMEC) الذي يتقنّع بالتجارة واللوجستيات، بينما يختزن في جوهرة هدف محاصرة مبادرة الحزام والطريق الصينية، وجعل موانئ حيفا وأشدود عقدةً طاغية وتجارية دولية، تُضعف كلاً من قناة السويس والنفوذ الروسي على أمن الطاقة الأوروبي. ورابعها تقدير بعض نتائج الحرب الإيرانية - الأميركية التي كشفت هشاشة منظومة الأمن الخليجي المرتكزة على الحماية الخارجية. يخلص البحث إلى أن التركيز الأميركي - الإسرائيلي يقوم على ادخال دول مجلس التعاون الخليجي في شبكة التحالفات المراد نسجها، بقيادة وتحكم إسرائيلي من خلال ما يطلق عليه الإبراهيمية (التطبيع)، من خلال مشروعات ظاهرها اقتصادي ألا أنها جوهرها عسكري وأمني وسياسي، ولمواجهة إعادة رسم خرائط المنطقة لصالح إسرائيل لابد من تأسيس نظام أمن جماعي لدول غرب آسيا، وإنضاج تحالف دفاعي عربي - إسلامي يكون رادعاً حقيقياً في مواجهة مشروع الهيمنة الأميركي - الإسرائيلي.

الكلمات المفتاحية: الاتفاقيات الإبراهيمية، التطبيع، الممر الهندي - الخليجي - الأوروبي، قوس التحالفات، الأمن

الإقليمي.

تاريخ النشر: 2026 /9/30

تاريخ القبول: 2026/ 8/ 10

٧ تاريخ التقديم : 2026/6/12
*جامعة واسط

nfalih@uowasit.edu.iq

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International |

Creative Common" :

<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>

Abstract:

This study examines the latent dimensions of the renewed conflict in the Middle East, grounding its analysis in the hypothesis that the ongoing confrontation between the U.S.–Israeli axis and the Iran-led axis transcends its declared military theatre. It argues that the underlying strategic objective is to transform Israel into a subordinate central imperial power exercising hegemony over West Asia, thereby enabling the United States to reallocate its strategic focus toward great-power competition with China.

The study is structured around four analytical axes. First, it investigates U.S.–Zionist orientations in redrawing the regional map, capitalizing on Arab fragmentation and the condition of Gulf acquiescence. Second, it analyzes the construction of an “arc of alliances” extending from India to Greece via the Gulf states, Jordan, and Israel, designed to encircle and isolate opposing forces. Third, it addresses the acceleration of economic arrangements, particularly the India–Middle East–Europe Economic Corridor (IMEC), which, while ostensibly framed as a trade and logistics initiative, fundamentally seeks to contain China’s Belt and Road Initiative and to position the ports of Haifa and Ashdod as pivotal global energy and commercial hubs—thereby undermining both the strategic relevance of the Suez Canal and Russian influence over European energy security. Fourth, it evaluates selected outcomes of the U.S.–Iran confrontation, which has exposed the structural fragility of the Gulf security architecture premised on external security guarantees.

The study concludes that the Gulf Cooperation Council (GCC) states constitute the principal strategic losers, given their substantial financial underwriting of the U.S. military presence and its associated costs. It recommends that Iraq assume a pivotal role in advancing a collective security framework for West Asia, refrain from engagement in alliances that erode national sovereignty, and work toward the maturation of an Arab–Islamic defensive alliance capable of providing a credible deterrent against the U.S.–Israeli hegemonic project.

Keywords: Abraham Accords; Normalization; India–Middle East–Europe Economic Corridor (IMEC); Arc of Alliances; Regional Security.

المقدمة

من المعروف جيداً أن الولايات المتحدة قد أعلنت على لسان وزيرة الخارجية الأسبق (هيلاري كلينتون)، بأن وجهة الاهتمام الأميركي انتقلت من الشرق الأوسط وبالتحديد (غرب آسيا) نحو جنوب شرق آسيا، لوجود الصين هناك التي تعد المنافس والمؤرق لزعامتها العالمية على الأقل في المدى المنظور في الجانب الاقتصادي والتجارة، ومن الممكن أن تتنافسها أيضاً على مكانتها في أعلى هرم النظام الدولي، في ظل

استمرار النهوض الصيني في مختلف المجالات بما فيها التكنولوجيات فوق العالية والذكاء الصناعي وانتهاءً بالنظم التكنولوجية العسكرية.

وفي التاريخ تواجه الإمبراطوريات والقوى العظمى المهيمنة مزيج من المنافسين، منهم القوى الكبرى الطامحة على الزعامة العالمية، وأخرى تأتي مستفيدة من فضاءات حالة التنافس المحتدم، وتراخي قبضة الدولة المهيمنة، إذ تسمح أوضاع العالم حينئذ بتنامي قدرات الدول المتوسطة، والتي تتطلع إلى مكانة أعلى وفضاء أوسع ومجال حيوي لأثبات قدرتها، مما يوصلها إلى: أما تكون دول مسائرة لطبيعة هذه التفاعلات الجارية وتظل تسعى إلى المسائرة الحذرة، أو أن بعضها وفي سياق مراكمتها لمجالات قوتها، لا تبدو دولة خائفة أو مسائرة، مما يبعث بمخاوف حقيقية وبأئنة للدولة المهيمنة، لا سيما وأن هذا النمط من الدول تسعى إلى بيان معالم قوتها في الإقليم الذي تتواجد فيه، مما يشكل خطراً على مصالح الدولة المهيمنة (القائدة) في النظام الدولي، وحتى على حلفاءها.

والشرق الأوسط بشكل عام ومنطقة غرب آسيا تحديداً ظلت تاريخياً محط اهتمام وأطماع وتنافس استراتيجيات الدول الكبرى، لأسباب عدة منها ما هو جيو استراتيجي كونها عقدة ربط واتصال بين القارات والبحار، فضلاً عن احتضانها ثلاث خنادق مائية (قناة السويس - باب المندب - مضيق هرمز)، فالأهمية الجيوبولتيكية للشرق الأوسط ظلت تحتفظ بمكانتها على طول مدى العلاقة التاريخية، وما يكتنفها من صراع بين الغرب والشرق، أو بين المعسكر الرأسمالي والمعسكر الاشتراكي، أو الشمال والجنوب، أو ما بين الدول الصاعدة والدول الغربية المتقدمة، فالغرب منذ اقتحامه العنيف للشرق قبل أكثر من أربعة قرون، كانت تطلعاته الاخضاع والنهب والاستغلال والموارد والأسواق، وحتى تصدير ثقافته وسلوكياته الاجتماعية وحتى التبشير بدياناته، بغية الحفاظ على المسافة بينه وبين الشرق، حتى تصح المقولة التي أطلقها الشاعر الإنجليزي (روديارد كبلنغ) في نهاية القرن التاسع عشر: الغرب غرب والشرق شرق، ولن يلتقيا، وربما نلمس في هذا تعبير كمون لصراع حضاري مخبي.

وعلى هذا فإن منطقة غرب آسيا تتناوبها الأزمات والحروب بين الحين والحين، لشدة أوضاعها والتفاعلات فيها، وهو ما يرفع الهواجس الأميركية والإسرائيلية إزاءها، والذي يعبر عنه بتحركات وتوجهات مباشرة أو غير مباشرة، من أجل إعادة ترتيب أوضاع المنطقة ولجم الجهات التي تعارض مصالحهما لاسيما التي تمثل تهديداً قائماً أو محتملاً.

كما أن هناك بعداً تتحسب له (الدولة اليهودية) في إطار مستقبلها سواء فيما يخص تحولات القوة والنظام الدولي، وايضاً تراجع مكانة الولايات المتحدة الأميركية عن قيادة العالم، مما يحد من قدرتها على

الاستجابة لكل ما تطمح له هذه الدولة، في ظل الإصرار على الانتقال إلى دولة مركزية في الإقليم وقيادته، مستندة على أساطير وميثولوجيا دينية توراثية.

إشكالية البحث:

توصف إشكالية البحث بالآتي: إن أزمات منطقة غرب آسيا بعد عام 2022 والمتمثلة بالحروب والاعتداءات والسعي إلى تغيير النظم الحاكمة، جميعها تأتي في سياق إعادة ترتيب المنطقة لصالح أنفاذ الأهداف الأميركية - الإسرائيلية وبأسناد من الدول المتحالفة معهم، والتي يراد منها سيادة (إسرائيل) ونزع مصادر أي قوة في المنطقة، وإلحاق دولها من طرف التابع الضعيف، سواء تحت معطى القوة العسكرية أو جبرية التطبيع معها، أو إقامة تحالفات ويبنى على الإشكالية تساؤلات فرعية عدة، هي:

1- تستهدف الأزمات الحادثة في المنطقة بعد عام 2023، مقاومة إزاحة القوة المتبقية غير القانعة

والمهددة للمصالح الأميركية - الإسرائيلية في غرب آسيا بخاصة، بحكم وجودها بالقرب من إسرائيل؟

2- تعمل الولايات المتحدة لصالح إسرائيل بإعادة رسم حدودها وتوسيع مجالها الحيوي، سواء بالتفاهات والتحالفات وخلق الأزمات.

3- تسعى الولايات المتحدة إلى تمكين إسرائيل وجعلها وكيلاً معتمداً لإدارة شؤون المنطقة، ومنع القوى المنافسة للولايات المتحدة من ملئ الفراغ بعد توجهها نحو جنوب شرق آسيا؟

4- المشروعات الاقتصادية المقترحة لغرب آسيا من قبل الولايات المتحدة، يراد منها جعل إسرائيل عقدة للتجارة والطاقة والتوزيع نحو أوروبا.

5- هذه المشروعات الاقتصادية والتي دوافعها جيو استراتيجية وأمنية، سترتب عليها إلحاق الضرر الاقتصادي بمصالح دول عدة في غرب آسيا، من مثل مصر، العراق، تركيا.

فرضية البحث:

تموج منطقة غرب آسيا بمزيج من مشروعات وتحالفات وأزمات، وهي في مجملها تعد إعادة ترتيب أوضاع المنطقة وخرائطها، تريد منها الولايات المتحدة تمكين (إسرائيل) من الهيمنة والتوسع والتحكم في مجرياتها، حتى يكون بمقدور الولايات المتحدة التفرغ لمنافستها المحتدمة مع الصين، وعدم السماح بظهور فراغ للقوة فيها، يمكن للقوى العالمية (روسيا والصين) أو الإقليمية المنافسة لإسرائيل (تركيا، السعودية، إيران) من ملئه، ويأتي مشروع (إسرائيل الكبرى) تنوياً لذلك، وتتمخض من الفرضية الرئيسة فروض فرعية مفادها التالي:

1- إن التطبيع والإبراهيمية هما حلقتان ممهدتان لجلب دول المنطقة لقبول (إسرائيل) في فضاءها الإقليمي سياسياً وأمنياً واقتصادياً وثقافياً.

- 2- يراد من المشروعات الاقتصادية المقترحة مع بعض دول غرب آسيا، هو اصطفاؤها مع المشروع الأمريكي- الإسرائيلي، لخلق فضاء يسمح لإسرائيل باستكمال مجالات القوة الأخرى.
- 3- الحروب الإسرائيلية واعتداءاتها بمساندة الولايات المتحدة، على العديد من دول غرب آسيا، تستهدف فيها كبح جماح أي قوة من شأنها الوقف بوجه توجهاتها.
- 4- إن التحالفات من خلال المشروعات الاقتصادية والتطبيعية، تعد صيغة برعاية أميركية لمنع صعود أي قوة إقليمية عربية أو إسلامية يمكنها منافسة إسرائيل في غرب آسيا.
- 5- تستفيد الولايات المتحدة من ضم دول غرب آسيا في مشروعات اقتصادية وتحالفات سياسية وأمنية من أضعاف فرص التمدد الصيني ومحاصرة مشروعها الحزام والطريق.

الهدف البحث:

يهدف البحث إلى

- 1- تحليل أبعاد المشروعات الأميركية في المنطقة، من مثل: الإبراهيمية- الممر الهندي- التحالفات - مشروع إسرائيل الكبرى ... الخ.
- 2- تغيير مسارات التجارة والطاقة وجعل إسرائيل عقدة طاغية وتجارية للتحكم بمسارات التوريد نحو أوروبا.
- 3- تستهدف المشروعات التي تراعاها الولايات المتحدة لصالح إسرائيل من حرمان مصر وتركيا من مكانتهما الجيوبولتيكية وعوائد مرور التجارة العالمية.
- 4- يسمح نجاح التحالفات والمشروعات على زيادة التحكم الأمريكي- الإسرائيلي بمصادر وإمدادات النفط والغاز الطبيعي، وتقنينها إزاء الدول المنافسة وغير الخائفة.

منهج البحث وأسلوبه

يعتمد البحث المنهج الاستقرائي في الانتقال من الخاص إلى العام، إذ تعد المشروعات والتحالفات بمثابة المتغير المستقل الذي يمارس تأثيره على المتغير التابع المتمثل بالتحكم والسيطرة لإسرائيل في شؤون المنطقة (والتمكين من إقامة إسرائيل الكبرى)، في حين جرى اعتماد أسلوب البحث وفق طبيعته التي فرضت استخدام الأسلوب الوصفي والتحليلي.

أولاً: التوجهات الأميركية - الصهيونية الجديدة إزاء الشرق الأوسط

يظل العقل الاستراتيجي الانكلو سكسوني عقلاً مخادعاً ومراوفاً، وهو من أسس للكثير من النزاعات وبؤر التوتر في العالم، في رؤية استباقية لتوظيفها لصالح استمرار سيطرته وتحكمه وتدخله، وحماية مصالحه، والشرق الأوسط له مزية متفردة عن أقاليم العالم الأخرى، فهو نقطة وصل مركزية (شرق - غرب)،

وكذلك تحكمه بخوانق البحار المهمة في العالم، وممرّاً للتجارة الدولية، فضلاً عما تتوفر تحت أرضه من كميات كبيرة من الطاقة الاحفورية (النفط والغاز الطبيعي)، بجانب المعادن الأخرى، وأضحى سوقاً كبيرة ومتطورة لتصريف بضائع الغرب بعد تعديل أسعار النفط الأولى عام 1973.

وعلى خلفية التحولات الدولية الكبيرة في مطلع القرن العشرين وما رافقها من حربين عالميتين، جرى الإقرار على الاستثمار في المشروع الصهيوني في فلسطين، وهذا المشروع أحيط برعاية أوربية كبيرة حتى انزياح هيمنة الإمبراطورية البريطانية، ومجيء الولايات المتحدة القوة البازغة الجديدة في النظام العالمي، والتي جعلت من الكيان الصهيوني قاعدة متقدمة للمنظومة الغربية في الشرق الأوسط، لتدفعها شيئاً فشيئاً نحو أن تمارس دور (الدولة الإمبريالية الفرعية - Sub-Imperialism) (أمين، 2003)، وجرى امدادها بكل إمكانات القوة والتحكم والتفرد عما يدور من حولها من دول مجاورة، ولعل أبرزها (السلاح النووي)، الذي أعطاه القدرة على التهديد من دون ردع مواز، فيما لم يسمح لأي دولة عربية أو إقليمية بأن تكسر توازنات القوة التقليدية.

ولما كانت النظم الحاكمة العربية التي أجلستها القوى الغربية بعد الاستعمار على سدة الحكم، تحت مسمى زوراً (الدولة الوطنية - الدولة العنصرية)، هي في الأغلب الأعم استمراراً لمرحلة ما قبل الاستقلال، ومنتج غربي بامتياز، واستطاع الغرب من خلال هذه النظم إدامة حالة السيطرة الاستعمارية لهذا سمي (الاستعمار الجديد/ أو استعمار ما بعد الاستعمار) (أميزان، 2020، ص 208)، وترتب على ذلك ضمان عدم الحاق الخسارة بالمشاريع الاستعمارية في المنطقة، فيما جرى الاتكاء على دور المحميات والامارات الخليجية التي اصطنعتها بريطانيا واضحاً ومستمرّاً في مهمتين أساسيتين هما: ضمان تدفق النفط والغاز الطبيعي والموارد المعدنية الأخرى، وكذلك الاضطلاع بتخريب أي توجهات حقيقية للتحرر من هيمنة الغرب، ومقايضة هذه المسؤولية بحماية الأسر والمشايخات الحاكمة والحفاظ على نظم الحكم الوراثية.

حتى الجامعة العربية التي أريد في ديباجة ميثاقها أن تحافظ على أمن العرب والدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، كانت بإرادة بريطانية، وهي الإرادة نفسها التي جاءت باتفاقية (سايكس بيكو) و(وعد بلفور)، وهذه الجامعة ظلت كسيحة متكلسة ومهيضة، وغير قادرة على حل المشكلات العربية - العربية، مما يدل على عجزها وهشاشتها، بل أنها من خلال قراراتها قد شرعت التوجهات الأميركية بغزو وتدمير بعض الدول الأعضاء فيها من مثل العراق وليبيا، لصالح تمرير المشروعات الغربية (الأوربية والأميركية) (فياض، 2022، ص 160).

تحت هذا الحال استمرّت الولايات المتحدة و (إسرائيل) الواقع المتردي للعرب، واندفعت رويداً رويداً نحو تحقيق المزيد من المكاسب، بحيث أصبح الشغل الشاغل هو تحقيق السلام والتطبيع مع الكيان الصهيوني

برغم عدم احترام القرارات الدولية، وبموجب هذا أضحت العديد من الدول العربية المطبوعة حليف حقيقي للكيان الصهيوني، ومعادية أو مساهمة بتخريب أوضاع بلدان عربية أخرى، كما هو دور الأردن والامارات وحتى قطر حيناً ما.

هذه الأوضاع مجتمعة مع الاسناد الأميركي غير المحدود أيقظ في العقل الاستراتيجي الصهيوني، حتى الأساطير التوراتية المدفونة، وباتت التوجهات ليس الاكتفاء بما استقر عليه الحال عندما أعلن الكيان عام 1948، بل أن شهية القضم المستمر وزيادة الجغرافيا أضحت المرحلة الثانية بعد تثبيت الكيان، ليصل الأمر إلى محاولة ضبط جغرافيا الإقليم وأمنه واقتصاده والتحكم فيه.

من كل ما تقدم أصبحت التوجهات الأميركية - الإسرائيلية أكثر اقتراباً من بعضها بعض، بالرغم من أن ما يشغل الدولة اليهودية هو الإقليم وتحولاته، بينما ترنو الولايات المتحدة نحو الإبقاء على هيمنتها الأحادية في العالم وطبيعة تحولات القوة وتوزيعها. ألا أن ما يلفت النظر هو سعي الولايات المتحدة إلى إعادة ترتيب المنطقة وإفراغها من القوى غير الخائعة لها ولمشروعها، بغية تسليمها لـ (إسرائيل) بطريقة التوكيل والتحكم، كيما تتفرغ للمنافسة العالمية مع الأقطاب الصاعدة (Emerging Nation)، لكون هذه المنافسة ستكون أكثر شراسة وإيلاماً، في توسعها وعمقها، لاسيما وإن العقل الاستراتيجي الأميركي يدرك أن متراكم هذه المنافسة، يراد منها انزال الولايات المتحدة عن مكانتها، وإعادة تحديد تراتبيتها في النظام الدولي القائم، وهي في المخرجات إزاحة لقوة عظمى (Super Power)، وهذا يأذن بأنبلج النظام الدولي متعدد الأقطاب (المعموري، 2012، ص 4). الذي سوف يسمح بإدارة العالم بطريقة الإدارة التشاركية والتعددية وليس الهيمنية.

إن إعادة ترتيب الشرق الأوسط لم يكن طموحاً أو رؤية متولدة عن ظرفية معينة، بل هو هدف استراتيجي مجمع عليه على الأقل بين الولايات المتحدة وإسرائيل، لهذا نجد دعوات وتطبيقات لهذا المشروع من قبل العديد من الإسرائيليين والأمريكان: من مثل شمعون بيريز (شمعون بيريز، 1994). ومن بعده كونداليزا رايس وهيلاري كلينتون والآن نتنياهو، وهذه جميعاً تتغذى من دوافع دينية لغرض تسويقها وجلب الدعم لها، سواء لليهود خارج (إسرائيل) أم للمسيحيين المتصهينين^(*)، الذين ما فتئت الإدارة الأميركية المتعاقبة تخلو منهم، مع التأثير الكبير والواسع للوبي الصهيوني (أيباك - AIPAC) (ميرشماير وستيفن م. والت، 2007، ص 249).

* هناك مسندين للتأثير في القرار الأميركي والإبقاء على الدعم لإسرائيل، طرفيه: المكون اليهودي الأميركي ويقوده (AIPAC) والآخر المسيحي المتهود المؤمنين بعودة الرب بعدما يتم تدمير المسجد الأقصى وبناء الهيكل على انقاضه. ولعل من أفضل من وصف اللوبي اليهودي المفكر الأميركي ينظر:

John Mearsheimer, Changes in the Israel Lobby, Washington Report on Middle East Affairs, March 28, 2017

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : <https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>

ويبدو أن (إسرائيل) تحت الخطى سريعاً بأكثر من الولايات المتحدة لترتيب الشرق الأوسط، لكي تمسك بقوة بما يحققه الضغط الأميركي على العرب، وجعل ذلك امراً مكتسباً يستحق الدفاع عنه، لهذا نلاحظ مهاجمتها الى (7) دول في المنطقة خلال عامي 2025-2026، بدعم أميركي وغربي، وبإسناد من الدول المطبوعة، ولعل الحماسة التي أبدتها الأردن والامارات والبحرين مقارنة بالدول العربية المطبوعة الأخرى، مثيراً للاهتمام والجدل، ويفسرهما بعضهم من أجل الحماية لنظم الحكم والحصول على الرضى الأميركي، فيما يعدها بعضهم من أجل المنافسة كما هو حال الامارات في منافستها مع السعودية، أو لاقتناص الفرص الاقتصادية.

وإجمالاً فإن تشرذم الموقف العربي والتماهي مع المشروع الأميركي، ساعد (إسرائيل) على رفع سقف أهدافها وطموحاتها وبشكل علني في السعي للتوسع لإنشاء (إسرائيل الكبرى) من النيل إلى الفرات (تصريح ننتيا هو الى قناة (i24) الإسرائيلية، 2025، <https://www.aljazeera.net/news/2025/8/13>)، مما يعني اقتطاع أجزاء من مصر وسوريا والأردن والسعودية والعراق، وأكتفت المنظومة العربية حكومات وجامعة ومؤسسات بالإدانة والشجب كما هو معتاد. وحتى في أميركا انطلقت دعوات تعضد التوجه الإسرائيلي في توسيع حدود دولتها، مسوغين ذلك بكونه هدايا الرب وأعطياته لبني إسرائيل، بقوله ((فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ قَطَعَ الرَّبُّ مَعَ أَبْرَامَ مِيثَاقًا قَائِلًا: (لِنَسْلِكَ أُعْطِيَ هَذِهِ الْأَرْضُ، مِنْ نَهْرِ مِصْرَ إِلَى النَّهْرِ الْكَبِيرِ، نَهْرِ الْفُرَاتِ)) (العهد القديم، سفر التكوين، الاصحاح 15، الآية 18)

كما أنهم يعتقدون ويروجون في مختلف المحافل الاجتماعية والرسمية والأكاديمية، بأن من لا يساند (إسرائيل) لن يباركه الرب بل ويلعنه، محتجين بالنص التوراتي (وأبارك مباركيك، ولاعنك ألعنه وتبارك فيك جميع قبائل الأرض) (العهد القديم، سفر التكوين، الاصحاح 13، الآية 3)، هذا الاتساق الأميركي مع التوجهات الإسرائيلية في التوسع، يعد أمر معتاد في مختلف الإدارات الأميركية ومؤسساتها، حتى وأن تجاوز ذلك على القانون الدولي أو ميثاق الأمم المتحدة، وسيادة الدول واستقلالها، هذا أمراً لا يهتم له الغرب ب كله عندما يتعلق الأمر بإسرائيل.

ثانياً: ترتيب التحالف الأميركي- الصهيوني وقوس الإحاطة بالمنطقة

في ظل الأوضاع التي حلت بالمنطقة بعد احداث 7 أكتوبر في غزة، وترك الفلسطينيين لألة الحرب الأميركية - الأوروبية - الإسرائيلية، وفقدان الدول العربية لأي موقف حتى إنساني بالصد من حملة الإبادة الجماعية المرتكبة، بل وفقدت ضبط بوصلة اتجاهاتها فتبدو حركة مواقفها مشوشة، فيما اختارت بلدان أن تتدك بقوة في المشروع الأميركي - الإسرائيلي، متذرعة بالواقعية إزاء زخم القوة التي يحتكم عليها الغرب ب كله لإسناد (النازية) الجديدة (دوغين، 2021، ص 210).

لقد ترتب على ذلك بجانب طبيعة أوضاع منطقة الشرق الأوسط وفروض الصراع العالمي الذي ينحو احتمالات التصادم بين فواعله ممن هم باحثين عن مكانة تليق بما حققته وأخرى بحكم أرثها وموارثها، وبات ذلك ينعكس بمشروعات اقتصادية ظاهرة وفي بواطنها تحالفات استراتيجية، تسعى إلى تحقيق معادلات صفرية على الأرض، من خلال إعادة الاعتبار إلى ضبط الهيمنة الإقليمية، وتحقيق أرباح جيوبوليتيكية معتبرة، سواء تم هذا من خلال طرد المنافسين أو حرمانهم، حتى تم استدعاء الجماعات غير النظامية وبخاصة (الإرهابية/ التكفيرية)، بغية توظيفها في فضاء هذا التنافس والصراع، لصالح مشروع الهيمنة والتحكم الذي تريد تأكيده الولايات المتحدة، فيما تسعى (إسرائيل) إلى ملئ الفراغ الذي ستركه الولايات المتحدة لو وصلت إلى الزمن الحرج الذي يلزمها برفع إشرعتها للتوجه نحو الشرق.

لهذا نلاحظ حضور أشكال متعددة من التحالفات يراد لها أن تتضح وتستقر، كيما تشكل مساند للدور الإسرائيلي المرسوم، وهذا ما يفصح عنه مستويات الضغط الأميركي الممارس على دول المشرق العربي أو دول غرب آسيا، للتعبيل بأبرام صفقات (الإبراهيمية) وتطبيع العلاقات، لا سيما مع دول الخليج التي تفتقر إلى قدرات تحمي نظمها، واعتمادها على الولايات المتحدة مذ نشؤها، وهذا من شأنه أن يطلق يد (إسرائيل) لحماية هذه الدول نظراً لأهميتها سواء في ميدان جيوبوليتيك التنافس والصراع، أم كونها مجهز صافٍ للطاقة الاحفورية.

مع إدراك مسبق بأن ما قدمته بعض البلدان مثل (الإمارات والبحرين) المطبوعة للعلاقة مع (إسرائيل) مؤخراً، ومستويات اندفاعها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والأمني، قد شكلت صدمة حتى للبلدان التي وقعت معاهدات سلام من مثل مصر والأردن، بل لا نبالغ أن الإمارات قد اضطلعت بأدوار كبيرة لصالح الدفع بالتطبيع مع (إسرائيل)، مثلما حدث بسوريا والسودان والسلطة في شرق ليبيا.. إلخ. وهو دور تعاقدى لمقاولة ثانوي في تنفيذ استراتيجية الانضواء تحت الهيمنة الإسرائيلية. بل أن بعض الدول ذهبت أبعد (وفقاً للتسريبات) عندما أبدت موافقتها على تجنيس الإسرائيليين.

لقد وظفت (إسرائيل) (الضغط/ والدعم) الأميركي لجلب التحالفات وعقد الاتفاقيات الأمنية والاقتصادية، مثلما جرى مع تركيا والأردن وقطر.. إلخ، لقد تم ذلك بتشجيع وتحت ظل زخم سياسي أريد منه جلب دول عربية وإسلامية، أما لإقامة علاقات طبيعية أو لبناء تحالفات، لا سيما وإن الولايات المتحدة طوال تاريخها معروفة في صناعة الأعداء لها ولحلفائها، فقد جعلت من الاتحاد السوفيتي (السابق) عدواً مصطنعاً لأوروبا، فيما تدفع نحو جعل الصين عدواً موهوماً لدول شرق آسيا، وإدارة بنجاح عملية اصطناع إيران عدواً لدول مجلس التعاون الخليجي، وحرصت الدول العربية الأخرى في السياق نفسه، بغية لملمة أطراف عدة في

صراعها مع منافسيها، وطالما أن هؤلاء هم تابعين ويدورون في فلكها ويحتمون بها، نحو تشكيل تحالفات في المناطق والأقاليم التي تشهد صراعاً تكون فيه الولايات المتحدة أو أحد حلفائها طرفاً رئيساً. وبدا واضحاً أن بعض الدول الخليجية هي الأكثر توجهاً نحو أي تحالف تقوده الولايات المتحدة ومعها إسرائيل، وينفقان على جعل الدول المحيطة بالمنطقة العربية وبالذات ما بين البحر الأحمر والخليج، تدور في فلكهما ومتخمة بالقواعد العسكرية الأميركية، بغية الإحاطة والخنق لأي تحركات تضر باستراتيجيتهما، فمنطقة الخليج تعج بالقواعد العسكرية الأميركية، وكذلك الأردن وسوريا والعراق ولبنان، وعند عنق باب المندب هناك قواعد أميركية وإسرائيلية في القرن الأفريقي، وفي تركيا (قاعدة أنجريك) التي تحتضن منذ الحرب الباردة خزين من القوة النووية، وعملياً لا يوجد تهديد فعلي وحقيقي من الدول العربية والإسلامية في المنطقة.

الثابت أن (إسرائيل) هي من تهدد أمن وسلامة وسيادة شعوب هذه البلدان، وبعد أن تجاوزت (تأمين الجوار) مصر والأردن وإسقاط نظام الأسد وإضعاف لبنان، اتسعت رقعة اهتمامها وتحركاتها لتحقيق (أمن الأعماق/ أو الأمن البعيد) (Oran Ortal, 2021, P.110)، وأصبحت بوصلة الأمن الاستراتيجي متجهة نحو إيران وتركيا وباكستان، فيما تسعى إلى مد نفوذها نحو أواسط آسيا من خلال قاعدتها المتقدمة (أذربيجان).

لقد تبلور على خلفية توصيف الولايات المتحدة للدول العربية المتعاونة معها، والتي لا تمانع في التطبيع مع (إسرائيل) بكونها أولاً تعتمد الإسلام المعتدل، ومن ثم تناولها الخطاب الرسمي الأميركي بكونها بالدول المعتدلة، وذهب (نتنياهو) في الأمم المتحدة عام 2024 إلى الإشارة بأن دول الخليج والأردن مع (إسرائيل) تشكل (محور أو قوس) الخير والتعاون والتنمية، فيما إيران والعراق وسوريا ولبنان تمثل محور الشر. وعلى خلفية الإشارة إلى ما أسماه قوس الخير فقد أراد به قيام تحالف تدخل فيه (الهند - الإمارات - البحرين - السعودية - الأردن - (إسرائيل) - قبرص - اليونان)، ويمكن أن تلتحق به دول أخرى مرشحة، وهذا القوس لم يطرح ابتداءً كمحور مضاد لمحور إيران وحلفاءها، بل طرح في سياق اقتصادي سمي (الممر الهندي - الإماراتي - السعودي - الإسرائيلي) (المرسومي، وآخرون، 2024، ص 157)، والغريب أن نتنياهو في مقابلة تلفزيونية مع قناة (i24NEWS) الإسرائيلية بتاريخ يوم الثلاثاء، 12 أغسطس 2025، وفيها قدم له محاوره (شارون غال) تميمة تحمل خريطة لما يسمى (أرض إسرائيل) أي (الأرض الموعودة)، والتي تضم جنوب لبنان - البقاع - حمص وجزء من حماه والانبار في العراق وجزء من الموصل وسهل نينوى وحتى كركوك مكان دفن النبي (دانيال) والأردن جميعها وشمال السعودية بما فيها تبوك وحتى مدينة نيوم التي تعد

درة مشروع 2030 التي جاء بها ولي العهد السعودي، وهنا رفع ننتيا هو سقف طموحاتها محتجاً بالأساطير التوراتية.

فما بين الممر الهندي الأميركي وقوس الخير الإسرائيلي، يتمظهر شكل القوس المطلوب أن تقوده (إسرائيل) ومن الخلف الولايات المتحدة. ويراد منه الآتي:

1- قطع الطريق على القوى الإقليمية من مثل تركيا - إيران - السعودية وحتى مصر، من فرص التطلع إلى أن تكون دولة مركزية قائدة في الإقليم.

2- منع الصين من أن تجد لها حضوراً فاعلاً في المنطقة، حتى لا يمتد تأثيراتها الى منابع النفط والغاز.

3- إعاقة الولايات المتحدة بمساندة حلفاءها للمشروع الصيني (الحزام والطريق)، من خلال مشروعات عدة أريد منها تحييد انضمام الدول إلى هذا المشروع.

4- إنشاء ممر بري يربط ما بين (إسرائيل) والأمارات كونها أكثر الدول المطبعة انجراً واندفاعاً نحوها، سواء تم نجاح المشروع الهندي أم لم ينجح، برغم من كونه أبرز المشاريع التي تخدم (إسرائيل) والولايات المتحدة معاً.

5- الضغط على مصر من خلال تحويل التجارة عن طريق قناة السويس، بهذا المشروع أم ذاك، حتى توافقت (إسرائيل) مع أميركا بإنشاء قناة بن غوريون التي تنهي بشكل كامل وجود قطاع غزة (Mimoun, 2025, p.32).

6- استثمار مصادر الطاقة في الخليج والدخول للتحكم في تصديرها نحو أوروبا من خلال ميناء حيفا أو ميناء اشدود.

7- جلب الاستثمارات الخليجية والأجنبية صوب منطقة حيفا، وتحويلها إلى عقدة تجارية وطاقوية ومركز مالي لضرب مصر وتركيا ومشروع التنمية العراقي. وتكون حيفا منطقة الوصل بين أوروبا وآسيا.

8- الممر طابعه اقتصادي الا انه في بواطنه تجميع الدول للعمل لصالح الولايات المتحدة ضد الصين، ولصالح اسرايل ضد ايران وتركيا وباكستان.

على وفق ذلك فإن الأمر يتجاوز بناء علاقات اقتصادية وتجارية، بل يذهب صوب تشكيل تحالف دولي كبير، من شأنه أن يضم الهند و (إسرائيل) النوويتين، ويجعل من الاقتصاد بوابته نحو تحالفات عسكرية وسياسية وأمنية فضلاً عن تشكيل تحالف يختص بالتقنيات الفائقة والرقمية، علماً بأن عقيدة التحالفات في المنطقة لم تكن ركيزة أساسية للاستراتيجية الإسرائيلية منذ نشؤها (Eiran, 2021, AT: (https://www.iai.it/sites/default/files/iaip2007)، لكونها تدرك بأنه في عالم التنافس الجيو

سياسي لا يوجد أصدقاء أو أعداء بل مصالح، فبعدما كانت تركيا حليفاً مقرباً لها أضحت منافساً استراتيجياً تشترك معها في ملفات عدة، وتاريخياً كانت إيران (الشاه) متحالفة معها، وهي الآن (إيران الجمهورية الإسلامية) العدو الأكثر تهديداً لها.

لهذا يستعجل اللوبي الإسرائيلي والمسيحيين المتصهينيين وأصدقاء (إسرائيل) من الجمهوريين والديمقراطيين، بالضغط المستمر على مختلف الإدارات الأميركية ومؤسساتها بسرعة تمكين من انجاز تحالفات وحسم هيمنتها في الشرق الأوسط، من خلال (قوس التحالفات) بضغط ورعاية وإسناد الولايات المتحدة، وكأن (إسرائيل) تدرك أن أفول قوة الولايات المتحدة قد ظهرت ملامحه، فهي تستعين بذلك لضمان أمنها ومستقبلها كقوة استعمارية محتلة، لذلك نلاحظ أذخار الهند في تحالفها حتى تكون بالقرب من باكستان الدولة الإسلامية النووية الوحيدة، وتمكنت من بناء منظومة تعاون متعدد الأوجه مع أندريجان لتكون ملامسة لحدود إيران وتركيا الدولتين المرشحتين كقوى كبرى في المنطقة، فيما ذهبت بمساعدة الإمارات وأموالها في تثبيت تحالفها مع (حفتر) في غرب مصر.

كذلك من خلال الإمارات عملت على إنكاء الصراع السوداني - السوداني وتمكين (حميدتي) وميليشيات الدعم السريع، فيما مولت الإمارات وتعاونت مع مختلف الأطراف لإنجاز (سد النهضة) الاثيوبي لخنق مصر ومعاقبتها، وعملت بقوة في الصومال لانفصال جزء منها لإنشاء دويلة سميت (أرض الصومال)، ولا يخفى ما عملت عليه الإمارات في تفكيك اليمن من خلال (المجلس الانتقالي) وسيطرتها على جزيرة سوقطرة الاستراتيجية اليمنية لضبط التحكم في مضيق باب المندب من جهة البحر العربي، فيما أنزلت قوات ومعدات عسكرية من مرتزقتها في جزيرة (حنيش الكبرى) التي تشرف على مضيق باب المندب من جهة البحر الأحمر، ويضاف إلى ذلك تدخلها في العراق أبان أحداث 2019 وتمويل جماعات معينة تعمل لصالح المشروع الأميركي - الإسرائيلي وتدخلت بالدعم المالي واللوجستي والاستخباري (مع قطر والسعودية) بشكل واضح في الأزمة السورية، من خلال مشاركتها الفاعلة في غرفة (الموك - Military Operations Center) التي هي تحالف خفي للقوى الاستخبارية في الأردن (سلوم، 2025، <https://www.ahewar.org>)، ومثلها (الموم) في تركيا.

لقد استثمرت (إسرائيل) كثيراً في الدور الإماراتي الذي هو دور كبير ومتعدد، ويتوزع في قارتي آسيا وأفريقيا وفي محيط الفضاء العربي، وأصبحت مقاولاً لديها لتفجير مختلف الصراعات والأزمات بغية إضعاف مختلف الدول وتفكيكها، ولعل التركيز كان قائماً على المجموعات العرقية، إذ تتسم علاقة وحجم الاستثمارات الإماراتية في إقليم كردستان العراق مثيراً للجدل، حتى أن تعاملها السياسي والدبلوماسي وكأنه تعامل مع دولة وليس إقليم ضمن نظام دولة فيدرالي.

وبغية تفسير الاتكاء الإسرائيلي على الإمارات بشكل خاص من دون دول الخليج الأخرى، والاندفاع الإماراتية في التعامل مع إسرائيل، يمكن بيانه بأن الإمارات سعت بقوة إلى تقديم أوراق اعتمادها كمقابل لدى إسرائيل، من خلال إمكاناتها في فتح منافذ للتأثير السياسي والاقتصادي والأمني والاستخباري، فيما الإمارات تحاول الالتصاق بالمحور الأميركي - الإسرائيلي لإضعاف مكانة ودور السعودية كونها دولة مركزية في المنطقة و(الأخت الكبرى) لدول الخليج، بجانب مكانتها الدينية والطاوية، فضلاً عن ميلها للوقوف مع الجانب المعادي لإيران وحلفاءها.

لهذا تلقفت (إسرائيل) التوجه الإماراتي ووظيفته بكفاءة كبيرة، بناءً على مستويات التماهي التي أبدته مع مشروعها، الذي يستهدف بناء تحالف لإقامة قوس (الهلال المعتدل) في الشرق الأوسط وبرعاية الولايات المتحدة بين السعودية - الإمارات - البحرين - الأردن فضلاً عنها كمرتكز له، وهذا يمثل قوساً مضاداً للقوس الإيراني (إيران وحلفائها) الذي يطلق عليه الملك الأردني (القوس الشيعي) ⁽⁹⁾، لكونه الخطر الأعظم الذي تخشاه (إسرائيل) وحلفائها، لهذا تغذ (إسرائيل) السير نحو نسج علاقات متعددة ومن مداخل مختلفة مع الدول الخليجية لتشكيل تحالف دفاعي وأمني من أجل التصدي لإيران، التي تقف حجر عثرة إزاء مساعي (إسرائيل) للسيطرة على المنطقة من بوابة السلام والتطبيع، لا سيما وإن القوس الذي تسعى (إسرائيل) لتشكيله سيمكنها من فرض هيمنتها على أكثر مناطق العالم وفرة بالطاقة والثروات الطبيعية والقدرات المالية، مما يجعلها تكتسب وضعاً جيو استراتيجياً وسياسياً لم تحققه من قبل ويدعم دورها كقوة إقليمية مؤثرة. لهذا بدت مفرطة في تفاؤلها بناءً على نجاح مساعيها في اختراق واضعاف العرب، لأجل إنشاء واقع إقليمي جديد تتسببه لوحدها، ويتم الاعتراف بهيمنتها عليه، من دون التحسب أن ذلك يحمل معه مخاطر قيام تحالفات مضادة (قنديل، الناتو الإسلامي: هل تنجح تركيا والسعودية وباكستان في إعادة تشكيل معادلة الأمن الإقليمي؟، 2026، [HTTPS://EURASIAAAR.ORG](https://eurasiaaar.org))، أو قيام دولة بمراكمة قدراتها بما يجعلها نداً لها في الإقليم، إذا ما أخذنا بالاعتبار وجود تفاهمات أولية ما بين تركيا وباكستان وكذلك مع السعودية ومصر لإنشاء تحالف دفاع متبادل، وهو (القوس الإسلامي)، وإذا ما جرى ادخال إيران والجزائر، فإن هذا الحلف العربي - الإسلامي سيكون مؤثراً ومتجاوزاً لأي اتفاقيات دفاع أخرى، من حيث فاعليته وتأثيره.

ثالثاً: الترتيبات الاقتصادية برعاية أميركية ولخدمة إسرائيل

بعد ما يسمى بالربيع العربي الذي في جزء منه كانت مخرجاته لصالح الاستراتيجية الأميركية - الإسرائيلية، من خلال التخلص من بعد النظم المناوئة أو الخائفة بشكل تام، بدأت الجهود الأميركية بفاعلية أكثر لتحقيق هدف رئيس هو دمج (إسرائيل) مع محيطها الجغرافي مستثمرة اضطراب الأوضاع

* لم يكن هناك أي ظرف يهدد الأردن، مما يضع علامة استفهام على إشارة الملك.

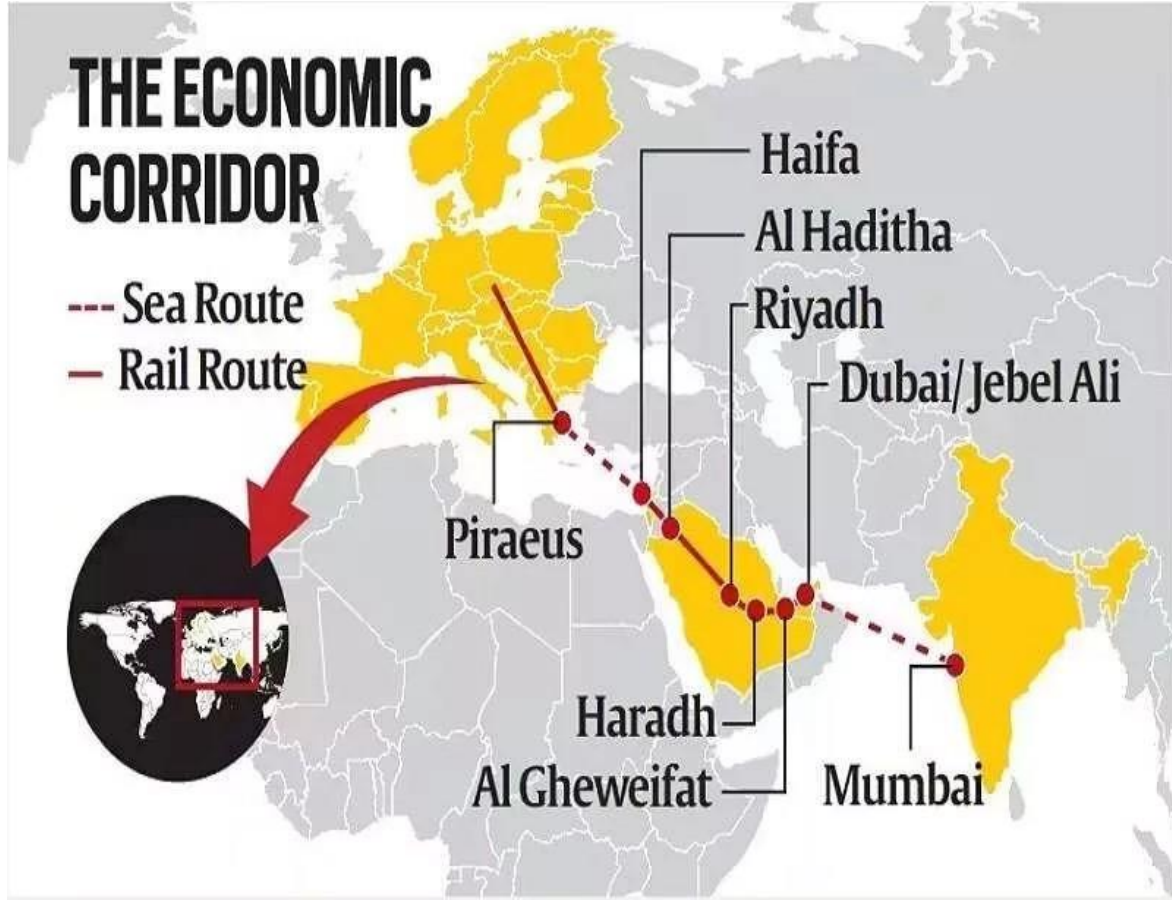
السياسية والاجتماعية، ومخاوف النظم الحاكمة من تمدد الحراك الاجتماعي إليها، وهو ما جعلها أكثر طواعية للقبول بالمقترحات الأميركية لتغيير وجه الشرق الأوسط.

وما يلاحظ هو توالي طرح المشروعات الاقتصادية الواحد بعد الآخر، بعدما طرحت الصين عام 2013 مشروعها الاقتصادي (الحزام والطريق)، بادر البنك الدولي (أحد أذرع الولايات المتحدة) عام 2014 وفي خطوة استباقية لطرح مشروع للتكامل الاقتصادي الإقليمي، ومشروع الشام فرع صغير منه، ومن ثم جرى طرح طريق التنمية العراقي بغية أبعاد العراق عن المشروع الصيني، برغم أن جميع الدول المجاورة له أعلنت الدخول فيه (السعودية - تركيا - الكويت - إيران)، ويتضح بأن هناك ضغوط أميركية كبيرة شديدة على العراق لعدم الانضمام، وفي عام 2023 جرى طرح المشروع الاقتصادي الهندي - الخليجي - الإسرائيلي - الأوروبي (India - Middle East - Europe Economic Corridor) من قبل الرئيس الأميركي (بايدن) في قمة العشرين ([HTTPS://CUTT.US/TCFHB](https://cutt.us/TCFHB))، والهدف واضح ومتفق عليه مع (إسرائيل) والإمارات بشكل واضح وصريح، في جلب الهند إلى هذا التحالف لكونها نداءً ومصدر عدا للـصين، مستفيدين من كونها خارج المشروع الصيني.

وجانب آخر هو ربط دول الخليج بإسرائيل، لا سيما النفط للتخلص من مشكلات مضيق باب المندب، والحاق الضرر بمصر من خلال خفض مستويات عبور السلع عبر قناة السويس، وبالتالي حرمانها من جزء مهم من عوائد المرور، لا سيما وإن وجود ممرين (الهندي وطريق التنمية)، من شأنها أن يكونا منافسين قويين لمصر، وتشير التوقعات إلى أن نصف الحاويات التي تمر عبر قناة السويس سيتم انتقالها عبر الممرين في حال اكتمالهما، لكون هناك ما نسبته (12%) من التجارة العالمية تمر عبر البحر الأحمر وقناة السويس ذهاباً وإياباً نحو أوروبا والولايات المتحدة.

إلا أن تغيير وجهة التصدير للنفط وربما الغاز الطبيعي نحو البحر المتوسط، يعد مكسباً جيواستراتيجياً يجعل (إسرائيل) وجهة طاغوية وعقدة توزيع نحو أوروبا وأميركا (خارطة-1)، ويعطي لها فرصة التأثير في أمن الطاقة الأوروبي، وهي عملية مقايضة وبديل عن التحكم الروسي بأمن طاقة أوروبا. وهو مكسب لأوروبا وأميركا في صراعهما مع روسيا.

خارطة (1) الممر الهندي - الشرق أوسطي - الأوروبي



Source: <https://rasanah-iiis.org/wp-content/uploads/2023/10/IMEC.jpg>.

- إن جعل ميناء حيفا وأشدود نقطة المصب للطاقة والتجارة يترتب عليه الآتي:
- 1- رفع مكانة (إسرائيل) عالمياً كونها أحد عقد التجارة والطاقة العالمية.
 - 2- يتيح لها هذا المشروع التحكم بإمدادات الطاقة وسلاسل التوريد.
 - 3- التأثير الكبير في دول الخليج وسياساتها الطاقوية.
 - 4- الضغط على أوروبا نتيجة كونها مصدر توريد لجزء مهم من احتياجاتها الطاقوية، وتوظيفه كمواقف سياسية وفي ميدان العلاقات الدولية.
 - 5- جذب الاستثمارات الكبيرة نحو الاقتصاد الإسرائيلي من المنطقة.
 - 6- من الممكن أن تعمل (إسرائيل) على سحب البساط من تحت الإمارات بتحويلها إلى مركز مالي كبير في المنطقة.
 - 7- يمكن (إسرائيل) بمعاونة الولايات المتحدة من تأسيس بورصة نفطية فيها.

هذه وغيرها يمكن أن تعزز تطلعات كيما تكون قوة إقليمية مركزية، مما يسمح لها بالاضطلاع بمهام ودور أكبر في ترتيبات الأمن والاقتصاد وحتى السياسة، لضمان مستقبل أمنها القومي وتعزيز حضورها الدولي، وخدمة مصالح الولايات المتحدة والغرب كونها منصة متقدمة لهما. وتستفيد الولايات المتحدة من أنها بمساعدة (الوكيل الإقليمي - إسرائيل)، من منع أي قوة منافسة لها ومقصود هنا (الصين وروسيا)، من إيجاد موطئ قدم لهما في غرب آسيا (المعموري، 2024، ص 44)، ومن المؤكد أنه يقطع الطريق أيضاً على القوى الإقليمية المتطلعة من مثل تركيا، التي تحاول التقلت متى ما اقتدرت من عبء التحالف مع الغرب، ومن إيران التي تسعى لتأكيد مكانتها الإقليمية وأنهاء التحكم الأميركي بأمن المنطقة.

ومن المناسب الإشارة الى بعض المكاسب التي ترجوها دول المرور من هذا المشروع وهي (المعهد الدولي للدراسات الإيرانية (RASANA)، الممر التجاري العالمي الهندي-الشرق أوسطي-الأوروبي.. الفرص والتحديات، 2023، [HTTPS://RASANA-IIIS.ORG/?P=32689](https://RASANA-IIIS.ORG/?P=32689)، ص 7):

1- تخطط السعودية لمد أنبوب تصدير الهيدروجين النظيف، إذ من المقرر وفق رؤية 2030 إنتاج (1.2) مليون طن من الامونيا الخضراء سنوياً، بما يعادل (600) طن من الهيدروجين الأخضر لأغراض التصدير في سعي لأن تكون المملكة أكبر منتج له.

2- يُتوقع أن يُسهم الممر في نقل البضائع بشكل أسرع بنسبة 40%، مقارنة بالوضع الحالي، بين أطراف الممر المزمع إنشاؤه.

3- تتولى (إسرائيل) مسؤولية البنى التحتية واللوجستيات الرابطة بين الشرق والغرب في مجالات التكنولوجيا والتحول الرقمي (الرقمنة)¹ ونقل البيانات السريعة عبر كابلات نقل الطاقة والبيانات والمعلومات.

4- التركيز على دور السعودية والإمارات في المشروع، ذا دلالة خاصة بشأن حرص الولايات المتحدة على إدماج الرياض وأبو ظبي في أحد المشروعات الدولية العملاقة، للدلالة على أهميتهما الاقتصادية وتأثيرهما الجيو- سياسي في تأكيد مكانة واشنطن على الساحة الدولية (Aluwaisheg,)
The far-reaching implications of the India-Middle East-Europe Economic
(Corridor, 2023, <https://arab.news/v3dz5>).

5- تسعى الولايات المتحدة من خلال هذا المشروع وإشراك الهند فيه مساندتها في أن تكون قوة موازية ومنافسة للصين في المحيط الآسيوي القريب وفي مجالها الحيوي، وتقديمها كقوة اقتصادية وتجارية

¹ - تعرفه منظمة Organisation for Economic Co-operation and Development هودمج التقنيات الرقمية في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بما يغير طريقة العمل والتواصل وتقديم الخدمات. لمزيد من الاطلاع ينظر Stoltzman, E., & Fors, A. C. (2004). Information Technology and the Good Life. In: Information Systems Research

موثوقة بديلاً عن الصين وتحفيز الاستثمارات الخليجية للتوجه نحو الهند، لكونها تصنف ضمن الدول الخائفة في النظام الدولي وحتى تبنيها قبولها أطروحة تعدد الأقطاب (على استحياء) يراد منه إعادة التعريف بمكانتها.

6- إما الإمارات فأنها ستظل تحتفظ بمكانتها كمحطة تجارية ومالية، ووجهة لإعادة التصدير في المنطقة، فضلاً عن دورها التعاوني مع (إسرائيل) في مختلف المجالات.

هذا المشروع بصيغته المطروحة شهد معارضة صريحة من تركيا، وبتصريح رسمي على لسان رئيسها (اردوغان)، وعُد أن المرور عبر تركيا، هو الأكثر ملائمة لحركة نقل التجارة والطاقة من الشرق إلى الغرب. وأضاف قائلاً إن الممر من دون تركيا لن يكون، ومروجاً لطريق التنمية العراقي (خارطة -2) كونه أكثر فائدة ومتناسب مع أوضاع المنطقة (2).

خارطة (2) طريق التنمية العراقي

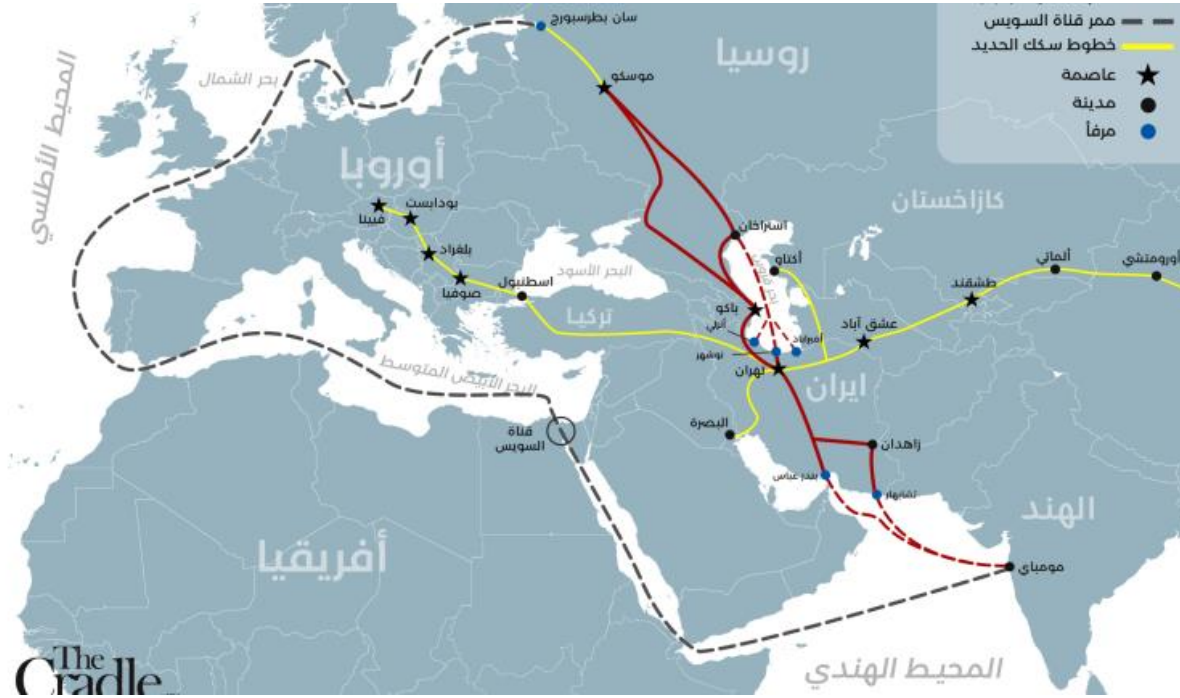


المصدر: <https://cutt.us/Bg8T3>

وأبدت الصين وإيران وباكستان قلقهما من المشروع، وكل منها له رؤيته في معارضة المشروع، فالصين وباكستان متوافقتين في إطار الحزام والطريق، فيما اختارت إيران الذهاب مع روسيا إلى العمل على الممر الدولي للنقل بين الشمال والجنوب (INSTC) المعروف بالممر الإيراني الروسي (خارطة -3)، والذي يبدأ من مدينة سان بطرسبورغ الروسية على بحر البلطيق عبر بحر قزوين وإيران، ومياه الخليج حتى المحيط الهندي وبطول 7200 كيلومتر (وكالة أنباء الأناضول، أردوغان: تركيا الأكثر ملائمة للممر الاقتصادي

بين الهند وأوروبا 2023، (HTTPS://CUTT.US/BAA07)، والهدف تجاوز العقوبات الغربية على كلا البلدين وإيجاد ممرات بديلة للمرات التي تطرحها الولايات المتحدة وحلفاءها والتي تستهدف محاصرة هذا البلدان وعزلها عن ممرات التجارة الرئيسة في العالم.

خارطة (3) الممر الإيراني الروسي



Source: <https://www.marefa.org>

لقد أريد من الممر الهندي - الخليجي - الإسرائيلي - الأوروبي، أن يكون دعامة أساسية (كمشروع اقتصادي ولوجستي كبير) لتحقيق أهداف معلنة وأخرى مخفية، فالدول المشتركة فيه تتماثل في مواقفها وتوجهاتها، وجميعها تتحرك تحت الغطاء الأميركي، لقد استبعدت دول كثيرة حتى بعضها يدور في الفلك الغربي، من الدعوة لهذا المشروع الاستراتيجي، فيما قضايا الأمن والتنسيق الاستخباري والتوافق السياسي والتحالف ضد القوى المعاندة، تعد على رأس الأهداف غير المعلنة، وهي جزءاً من الأهداف الحقيقية للمشروع، وهي ذات طابع تنافسي حيناً وصراعاً مع الصين والقوى الإقليمية حيناً آخر، مما يؤكد خبايا الأهداف المراد تحقيقها لصالح الولايات المتحدة وإسرائيل، إما الآخرين فأنهم يعملون كمقاولين ثانويين فيه وينالون من متساقيات ثمار المشروع، حتى وإن أنكروا ذلك.

رابعاً: الحرب الإيرانية - الأميركية: عاصفة الشرق الأوسط

كثيرة هي العواصف التي تطول منطقة الشرق الأوسط بين حين وحين، وربما مردها لأهميتها الجيوستراتيجية من ناحية، ولوجود (إسرائيل) (ككيان استيطاني احتلالي توسعي) تحتل القوة الصلبة

(العسكرية) منهجاً لعلاقته في المنطقة، فيما تشكل الحرب أحد أهم أدوات تنفيذ استراتيجيته، وفي البعد الاقتصادي يشكل المشرق العربي (غرب آسيا)، قناة موثوقة ومجربة لنزح الفوائض الاقتصادية نحو الدول الأوروبية والولايات المتحدة ومصدر تاريخي لتحقيق التراكم الرأسمالي. وعلى وفق هذا تتسع وتتعاقد فيها العواصف السياسية مما يتولد عنها عدم الاستقرار وتتعرقل مجهودات التنمية.

إن ظروف الحرب دائماً تشكل فرصة لتصريف منتجات (المجمع الصناعي العسكري) وإنعاش أرباح وأسهم شركات السلاح الأميركية والأوروبية، وتصبح منطقة الشرق الأوسط سوقاً كبيرة لمبيعات السلاح والأنفاق العسكري، لا سيما وأن معظم دولها (مصر - الأردن - دول الخليج - العراق) تعد بلدان مستورد صاف للسلاح الأميركي بشكل رئيس⁽¹⁾، وهذا يعود لطبيعة العلاقات التي تربطها، والعقيدة العسكرية التي تعتمدها، فضلاً عن القواعد العسكرية المنتشرة فيها (برياً وبحرياً).

هذه العواصف المتمثلة بالآزمات والحروب ظلت تطل برأسها كلما احتاجت الولايات المتحدة والغرب عموماً، لمغالبة ظروف التنافس مع القوى الطامحة، لهذا تشعل الحروب وتخلق الآزمات لزيادة الضغط والسماح بالتدخل، حتى تستطيع المضي بمشروعاتها في المنطقة، ولما باتت تترك منظومة الغرب أن هناك عالم يتشكل من جديد، وإن زمن هيمنتها وتحكمها في العالم على مدى أكثر من قرنين، لم يعد مقبولاً ومتيسراً، نتيجة ظهور قوى دولية وإقليمية تسعى إلى تأكيد مكانتها، رافقه توزيع للقوة العالمية ولم تعد مقتصرة على دول الغرب، حتى انتقال الثروة وتركزها بدأ واضحاً أنه يأخذ مساراً تعديلياً ومستمرّاً من الغرب إلى الشرق (صباحي، 2020)، حتى أن قاطرة النمو الاقتصادي في العالم، أصبحت في بلدان الشرق الصاعدة هي من تسحب الاقتصاد العالمي وراءها، لكونها الأكثر تحقيقاً لمعدلات عالية من النمو في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بحسب البنك الدولي (WB)، وليس الاقتصادات الصناعية المتقدمة (G7) (WORLD BANK GROUP, EAST ASIA AND PACIFIC REGIONAL GROWTH TO ACCELERATE AS CHINA REBOUNDS, 2023, AT:

(HTTPS://WWW.WORLDBANK.ORG/EN/NEWS/PRESS-

إن الحرب الإيرانية^(*) مع الولايات المتحدة - (إسرائيل) - والحلفاء الخليجيين (البحرين - الإمارات خصوصاً)، تحمل أهداف مشتركة لكل الحلف الأميركي، والجامع بينهما هو إمكانية التخلص من إيران وحتى إسقاط نظامها السياسي وتفتيتها، وتقويت الدول الكبرى يعد ثابتاً معتبراً في الاستراتيجية الأميركية الإسرائيلية، لكون مخرجاتها دويلات متنازعة ليس أدنى قدرة على مواجهتهم بل على العكس تنزع بشكل مباشر نحو

* بعيداً عن المسببات الحقيقية سواء اكانت هدف أميركي أم بسبب فضائح ابستين، إلا أن الثابت أن كل الأطراف (أميركا - إسرائيل - دول الخليج) تسعى إلى إما إسقاط النظام أو كبح إيران وإشغالها في الداخل، وأكثرها رغبة (الإمارات والبحرين).

الاستئصال تحت سقف قوة كبيرة للحفاظ على كينونتها. كذلك لا يمكن احتواء الصين من دون التخلص من إيران، فالهيمنة على فنزويلا، لم يؤدي إلى أضعاف الصين طاقوياً، والجائزة الكبرى للولايات المتحدة الهيمنة على النفط والغاز الإيراني، وهو ما يبسر لها خنق الصين، لا سيما وإن نهضة الصين الاقتصادية واستمرار نمو الاقتصاد الصيني يعد دالة في حجم استهلاك الطاقة، أي:

$$F(P) \quad R_{GDP} =$$

$R =$ النمو في الناتج المحلي الاجمالي

$P =$ الطاقة الاحفورية

إن التوافق على قيام الحرب مع إيران يمثل رغبة لدى كل طرف لأسبابه، وما يهنا هو الرغبة الإسرائيلية، فالمنطقة العربية يمكن القول أنها قد أفرغت من القوى الرسمية (مصر - العراق - سوريا - ليبيا)، وربما غير الرسمية (حزب الله - حركة حماس) التي تشكل تهديداً حقيقياً لإسرائيل، والمتبقي بحسب تصريحات المسؤولين الإسرائيليين بحسب الأهمية (إيران - تركيا - باكستان)، وتعد (إسرائيل) الأكثر ربحاً مقارنة بتكاليف الحرب وخسائرها وإضرارها الأخرى، فتمويل الحرب لن تدفعه الولايات المتحدة وستفرض على دول الخليج وبحسب التقديرات فإن الكلفة اليومية لمراقبة البحر والطرقات والقواعد العسكرية يقدر ما بين (300-400) مليون دولار، يتم استيفاءها من الدول الخليجية وبشكل رئيس (السعودية - الإمارات - قطر)، أي أن هذا المبلغ يعادل بيع 5 مليون برميل من النفط بواقع (60) دولار للبرميل.

ومهما كانت المواقف إزاء هذه الحرب ومن أطرافها، فإن ما يمكن قوله إنها جرفت شيئاً من مكانة الولايات المتحدة وهيبتها، وأشرت بوضوح أن منطق الهيمنة الأحادية والنظام الأحادي القطبية، لا تسنده الوقائع على الأرض، وربما ستكون أوضاع المنطقة ومشروعاتها بعد انتهاء الحرب بحالة مختلفة عما قبلها.

الخاتمة

إن إسرائيل كمكون وجودي هو مشروع غربي بامتياز، وجرى الاستثمار فيه من قبل جميع الدول الغربية، وبخاصة الدول الأوروبية الكبيرة بريطانيا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة، وهي قاعدة متقدمة أمنياً وسياسياً في غرب آسيا والشرق الأوسط، وبجوار عصب الطاقة العالمية (الدول المنتجة للنفط)، ولهذا لا بد لهذه الدولة أن يترقى دورها ومكانتها، وكذلك أن تتدمج مع محيطها القريب والبعيد، وهذا لن يتحقق من دون تبني مشروعات وتحالفات يكون لإسرائيل فيها اليد الطولى، إما القوى المعادية لها سواء أكانت دولانية أم حركات وجماعات، فلا بد للولايات المتحدة قيادات عمليات عسكرية وحروب ضدها، إما لكبحها واضعافها أو القضاء عليها، إما الدول المعادية لإسرائيل فيتم أسقاط نظمها السياسية بشن الحرب عليها أو إشعال التحركات

الشعبية أو الثورات الملونة. لهذا نلاحظ أن منطقة غرب آسيا تعد عبارة عن منطقة عواصف وحروب وأزمات بشكل دائم ومستمر.

الاستنتاجات:

1- ظلت الولايات المتحدة الحامي الأساس لإسرائيل عسكرياً واقتصادياً وسياسياً في المحافل الدولية، وهو ما أوقعها في فخ ازدواجية المعايير، مع أن الخطاب الأميركي المعلن عادة ما يشير إلى القانون الدولي والنظام الدولي.

2- إن اندفاع الولايات المتحدة وإسرائيل نحو نسج التحالفات والتطبيع وإشاعة الابراهيمية، يأتي من إدراك وتيقن بأن هناك نظام دولي يتشكل تكون فيه الولايات المتحدة قطباً بجانب أقطاب أخرى، وليست قطباً مهيماً.

3- إن إعلان رئيس وزراء إسرائيل رسمياً بالتوجه نحو بناء إسرائيل الكبرى، يحمل في طياته نهجاً توسعياً مدعوماً من الولايات المتحدة ولا يقيم أي وزن لاستقلال الدول وسيادتها، ورفع منسوب التهديد الذي يطال أمن الدول العربية في غرب آسيا، من مثل: مصر - الأردن - سوريا - السعودية - العراق.

4- إن المشروعات الاقتصادية التي تم العمل عليها الولايات المتحدة خدمة لإسرائيل، تستهدف إلحاق الضرر بالدول المتوسطة في غرب آسيا، وهي مصر وتركيا بشكل أساسي، مما يتسبب بحرمان مصر من عوائد قناة السويس، نتيجة تحويل وجهة الحاويات من مسار إلى آخر، إذ يتوقع انخفاضها بنسبة (40-45%)، وهذا يضر أيضاً بتركيا كم منطقة عبور للتجارة والطاقة، لا سيما مع مشروع طريق التنمية العراقي.

5- تشكل الأزمات والتحالفات والمشروعات المبنوثة في غرب آسيا، ملمحاً لفشل النظام الإقليمي العربي، ولا بد من قيام نظام إقليمي جديد، وهذا هدف تسعى إسرائيل والولايات المتحدة له، مما يتطلب من دول غرب آسيا العربية والإسلامية العمل على إقامة نظام بديل يطيح بالمساعي الأميركية والإسرائيلية.

6- خلقت الأزمات الناتجة عن حروب أميركا وإسرائيل (حرب غزة وحرب إيران)، إشكالية كبيرة في سلاسل التوريد، لا سيما الطاقوية، وإمدادات الغذاء والوسائل الحياتية الأخرى. وتسببت بارتفاع مستويات الأسعار (التضخم)، وخلقت حالة من عدم التيقن.

7- نتج عن بعض أزمات غرب آسيا تراجع كبير في العوائد النفطية التي تتسم باعتمادها الكبير عليها في إدامة متطلبات شعوبها، نتيجة صعوبة تصدير النفط عبر الممرات المائية، وقد ينذر بحصول مشكلات مالية لبلدان المنطقة.

8- إن سعي بعض البلدان من مثل الإمارات والأردن لتأمين أمنها من خلال التحالف مع الولايات المتحدة وإسرائيل من دون النظر إلى أمن منطقة غرب آسيا برمتها، لا يوفر أمن واستقرار مستديم، وهذه المقايضة تحمل مخاطر كبيرة.

9- إن التحالفات التي تقودها الولايات المتحدة وتضغط على الدول العربية للدخول فيها، تحمل مخاطر تتمثل بفقدان السيادة وخلق مشكلات مع دول أخرى في منطقة غرب آسيا.

التوصيات:

1- ضرورة تبني دول غرب آسيا العربية والإسلامية لمشروع نظام إقليمي يوفر قدرًا من التعاون والمساندة إزاء ما تسعى إليه إسرائيل من توسع على حساب دول المنطقة.

2- إن تذهب الدول المركزية في غرب آسيا من مثل: السعودية وإيران وتركيا ومصر، مع ادخال باكستان كقوة نووية إلى تحالف (عربي - إسلامي) لمواجهة الحلف الأميركي، الرامي إلى تذويب كل مقدرات وممكنات وموارث وثقافات وحتى ديانات المنطقة لصالح إسرائيل.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية

- 1- بيريز، شمعون. (1994). الشرق الأوسط الجديد. ترجمة: محمد حلمي عبد الحافظ. الدار الأهلية للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.
- 2- دوغين، ألكسندر. (2021). الخلاص من الغرب: الأوراسية (الحضارات الأرضية مقابل الحضارات البحرية والأطلسية). ترجمة: علي بدر. دار ألكا. بغداد. العراق.
- 3- المعموري، عبدعلي كاظم. (2012). "انبلاج فجر النظام الدولي الجديد متعدد الأقطاب". مجلة حمورابي للدراسات: السنة (1)، العدد (2).
- 4- أمزيان، محمد. (2020). "دور دولة ما بعد الاستعمار: أزمة الهوية وتنازع الشرعية: دراسة في الحالة العربية". مجلة قضايا تاريخية: المجلد (5)، العدد (2)، 208-؟.
- 5- فياض، فيصل عبد الرؤوف. (2022). "قدرة الجامعة العربية على حل النزاعات العربية - العربية". مجلة ابن خلدون للدراسات: السنة (2)، العدد (15)، 160-؟.
- 6- المرسمي، نبيل. (2024). "تأثير الممر الهندي - الإماراتي - الإسرائيلي على طريق التنمية". في: مجموعة باحثين، الحواف الحادة في جيوبوليتيك العراق مع الممرات البرية. مركز دالة لتحليل السياسات والاستشارات. بغداد. العراق.
- 7- المعموري، عبدعلي كاظم. (2024). "تعقيب على ورقة: موقعية الصراع الدولي على جيوبوليتيك العراق". في: مجموعة باحثين، الحواف الحادة في جيوبوليتيك العراق مع الممرات البرية. مركز دالة. بغداد. العراق.

- 8- صبحي، نور. (2020). "دور المجمع الصناعي العسكري الأمريكي في الأزمات الدولية في الشرق الأوسط". (أطروحة دكتوراه غير منشورة). كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين. العراق.
- 9- أبو شمالة، فايد. (2024). "الخريطة التي عرّفتنا على خطط نتنياهو". موقع الجزيرة بتاريخ 5 تشرين أول/ أكتوبر 2024، على الرابط: <https://www.aljazeera.net/opinions/2024/10/5>.
- 10- سلوم، أحمد صالح. (2025). "دور الجزيرة وغرفتي الموك وكلس في تدمير سوريا". الحوار المتمدن، 19 آذار/ مارس 2025، على الرابط: <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=861846>.
- 11- قنديل، غدي، الناو الاسلامي: هل تتجح تركيا والسعودية وباكستان في إعادة تشكيل معادلة الامن الإقليمي؟، مركز الدراسات العربية الاوراسية، 18 كانون الثاني/ يناير 2026، على الرابط: <https://eurasiaar.org>.
- 12- وكالة الأناضول. (2023). "أردوغان: تركيا الأكثر ملائمة للممر الاقتصادي بين الهند وأوروبا"، (11 سبتمبر 2023)، تاريخ الاطلاع: 23 ابريل 2026، <https://cutt.us/BAA07>.
- 13- وكالة أنباء أيرنا. (2021). "مسؤول تجاري روسي: إكمال ممر الشمال-الجنوب أمر حيوي لطهران وموسكو"، 6 كانون أول 2021، على الرابط: <https://ar.irna.ir/news/84567218>.
- 14- المعهد الدولي للدراسات الإيرانية (رسالته). (2023). الممر التجاري العالمي الهندي-الشرق أوسطي-الأوروبي: الفرص والتحديات (دراسات)، 5 أكتوبر 2023، على الرابط: <https://rasanah-iiis.org/?p=32689>.
- 15- العهد القديم. سفر التكوين. الإصحاح (13)، الآية (3).
- 16- العهد القديم. سفر التكوين. الإصحاح (15)، الآية (18).

ثانياً: المصادر الأجنبية

- 1- Mearsheimer, John J., & Walt, Stephen M. (2007). The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy. Farrar, Straus and Giroux. New York. USA.
- 2- Mimoune, Abdelhamid. (2025). "The Ben Gurion Canal and Its Relation with the Israel Strategy of War on Gaza". World Politics. 9(1): 32*-
- 3- Eiran, Ehud. (2021). "Structural Shifts and Regional Security: A View from Israel". Institute of International Affairs.
- 4- Ortal, Oran. (2021). "The Fly Out Elephant's Back: The Campaign Between Wars in Israel's Security Doctrine". Strategic Assessment. 24(2): 110*-
- 5- Mearsheimer, John. (2017). "Changes in the Israel Lobby". Washington Report on Middle East Affairs.
- 6- Aluwaisheg, Abdel Aziz. (2023). "The Far-reaching Implications of the India-Middle East-Europe Economic Corridor". Reuters.
- 7- World Bank Group. (2023). East Asia and Pacific Regional Growth to Accelerate as China Rebounds.
- 8- The White House. (2023). Memorandum of Understanding on the Principles of an India-Middle East-Europe Economic Corridor.